تقييم مستوى تبني إستراتيجية التدويل في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية

– دراسة حالة بعض المؤسسات الجزائرية –

د. عادل لعجالي

–جامعة سطيف1؛ الجزائر

E-mail : mngadel@gmail.com

Received: *Jan 2018* ***Accepted:*** *Fèv 2018* ***Published:*** *Mar 2018*

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تقييم مستوى تبني إستراتيجية التدويل لدى بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بولاية سطيف.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبيان لغرض جمع البيانات من المؤسسات محل الدراسة والتي بلغ تعدادها (26) مؤسسة؛ والتي تُمثل حجم عينة قصدية، وتم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل بيانات الاستمارة اعتمادا على المتوسطات الحسابية والانحدار المتعدد وغيرها، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها :

أن مستوى تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لإستراتيجية التدويل ضعيف جدا.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة الجزائرية، إستراتيجية التدويل.

Abstract:

This study sought to assessment the level of adoption the internationalization strategy in studied enterprises.

To achieve the above objectives, questionnaire was developed and distributed to a sample consists (26) subjects and then descriptive statistical technique such as (mean, standard deviation) an and analyze the data.

The study has reached the following conclusion:

The level of adoption the internationalization strategy in studied enterprises is very weak.

Keywords: Algerian companies, internationalization strategy.

مقدمة:

شهد الاقتصاد الوطني تحولات جذرية بعد إقرار القيادة السياسية في البلاد التخلي عن النهج الاشتراكي، وقد كان الاقتصاد الوطني مبنيا على ركيزة المؤسسات العمومية في توفير العمل وإيجاد الثروة وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، وأصبحت هذه المؤسسات على عتبة الإفلاس بسبب طرق التسيير البالية، التي لا تلائم مقتضيات البيئة الاقتصادية المستجدة، ولأجل ذلك غيرت البلاد وجهتها الاقتصادية، وتحولت إلى اقتصاد السوق، مما طور بيئة عمل جديدة، لم تتعود عليها هذه المؤسسات الاقتصادية العمومية، والمتسمة بشدة المنافسة، والسعي المتواصل لإرضاء رغبات المستهلك.

في ظل هذا الواقع الجديد أصبح على المؤسسات الجزائرية التأقلم مع هذا الواقع، حيث سعت إلى النمو الذي يؤدي إلى زيادة المبيعات وإلى الاستفادة من منحنى الخبرة في خفض تكاليف الوحدة المباعة ومن ثم زيادة الأرباح، وذلك بانتهاج استراتيجيات وسياسات معينة ولعل من أبرز ما قامت به المؤسسات هو إتباع إستراتيجيات النمو كضرورة ملحة لكل مؤسسة تريد أن تنمو وتتطور وحتى أن تبقى في السوق.

ومن بين أحدث إستراتيجيات النمو إستراتيجية التدويل التي تعني تحقيق النمو خارج الحدود الجغرافية الوطنية للدولة التي تنتمي لها المؤسسة؛ ولهذا جاءت هذه الدراسة للإجابة على السؤال التالي: ما مستوى اعتماد المؤسسات محل الدراسة على إستراتيجية التدويل؟

وقد اقترحنا هذه الدراسة للتاكد من الفرضية التالية:

مستوى اعتماد المؤسسات محل الدراسة على إستراتيجية التدويل ضعيف

المحور الأول: أساسيات حول إستراتيجية التدويل

سنتطرق من خلال هذا العنصر إلى مدخل عام حول ظاهرة تدويل المؤسسات من مفهوم التدويل وأهم مراحل التدويل بالإضافة إلى أشكاله، وفي الأخير سنتطرق إلى تقييم هذه الإستراتيجية.

أولا: تعريف التدويل: التدويل في المؤسسات ليس بظاهرة جديدة، فمع نهاية القرن 19م، قامت العديد من المؤسسات الأوربية بالاستثمار حول العالم؛ ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بهدف تخطي الحواجز الطبيعية كالمسافة، بالإضافة إلى تجاوز التعريفات الجمركية[1].

وفي وقتنا الحاضر، عرفت ظاهرة تدويل المؤسسات انتشارا سريعا، بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى تطور شكل المؤسسات التي تعتمد إستراتيجية التدويل؛ حيث أصبح حتى بإمكان المؤسسات الصغيرة أن تقوم بالتدويل، ولم يعد ذلك حكرا على المؤسسات الكبيرة فقط[2].

ويمكننا تعريف إستراتيجية التدويل على أنها: " خطة تنويع جغرافي، لكن في خارج الحدود الوطنية للمؤسسة".

أما عن سبب اعتبار إستراتيجية التدويل ضمن إستراتيجيات نمو المؤسسة؛ كونها كذلك في حالات عديدة منها: تشبع قطاع نشاط المؤسسة على المستوى الوطني، يدفع المؤسسات القائدة إلى البحث عن النمو في الخارج، ولا يتحقق ذلك إلا بإستراتيجية التدويل[3].

ثانيا: مراحل وأشكال التدويل:

1. مراحل التدويل: في الواقع لا يوجد مراحل إلزامية لكل المؤسسات التي اتجهت حو التدويل، ولكنها مراحل منطقية في الغالب كانت مسار العديد من المؤسسات الدولية:[4]

–تصدير المنتجات؛

–تدويل تجاري: ويشمل فتح مكاتب في دول أجنبية بالإضافة إلى إقامة مستودعات، وحتى فتح فروع تجارية؛

–اتفاقات تعاقدية لنقل الكفاءات: وكون على شكل امتياز أو تعاون ما بين المؤسسات؛

–إقامة مشاريع مشتركة: أي بالشراكة مع المؤسسات التي تنتمي إلى الدولة المضيفة؛

–فتح وحدات صناعية: تمثل ذروة التدويل حيث تقوم المؤسسة بفتح فروع لها في دول أجنبية، تعود ملكيتها للمؤسسة فقط.

كما تجدر الإشارة إلى أن اختيار أوائل الدول لتطبيق إستراتيجية التدويل، عامل حاسم في تجنب الخسائر الأولية العالية؛ ولهذا ينصح المختصون أن يبدأ التدويل عبر الدول الشقيقة جغرافيا أو ثقافيا، قبل أن ينتقل إلى الدول الأكثر اختلافا[5].

2. أشكال التدويل: ويمكن تلخيص أهم أشكال التدويل من خلال الجدول التالي:

جدول1: أشكال التدويل

IDE	إنتاج في الخارج	لا	نعم
لا		العمليات التجارية بدون استثمار مباشر في الخارج: تصدير غير مباشر للإنتاج؛ تصدير مباشر للإنتاج؛ تصدير معارف (عقد إدارة، بيع تكنولوجيا).	عمليات إنتاجية بدون استثمار مباشر في الخارج: الترخيص؛ الامتياز؛ عقود إنتاج؛ عملية "مفتاح في اليد".
نعم		عمليات تجارية مع استثمار مباشر في الخارج: فتح فروع لترويج المبيعات؛ إقامة وحدات للتخزين؛ فتح وحدات خدمية؛ فتح فروع للبيع.	عمليات إنتاجية مع استثمار مباشر في الخارج: فتح وحدات للتجميع؛ إقامة وحدات للتصنيع (ملكية كلية، مشتركة، مساهمة اقل، مقاولة دولية من الباطن).

Source: Alain DESRUMAUX et al, ***Stratégies***, 2ème ED, EARSON Education, Paris, 2009, P.9.

ثانيا: تقييم إستراتيجية التدويل: ويمكن تلخيص أهم مزاياها وعيوبها، في الجدول التالي:

جدول2: تقييم إستراتيجية التدويل

المزايا	العيوب
خدمة أسواق جديدة؛	المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية؛
تجاوز حواجز الدخول؛	التباعد الجغرافي والثقافي عن الدولة الأصلية؛
تمديد دورة حياة المنتج؛	صعوبة تكييف المنتجات مع مختلف الأسواق؛
الاستفادة من مزايا التعلم و الحجم؛	خطر خسارة الاحتكار التكنولوجي؛
الحصول على موارد جديدة.	صعوبة التسيير والتعقيد التنظيمي.

Source: Jean-François SOUTERAIN et Philippe FARCET, ***Organisation et gestion de l'entreprise***, BERTI Editions, Alger, 2007, P.175.

المحور الثاني: الدراسة الميدانية

عينة الدراسة: باعتبار أن مجتمع المؤسسات متجانس، وأن هذه المؤسسات تنشط في نفس المحيط الاقتصادي والاجتماعي، ومراعاة منا وحرصا على دقة النتائج التي سوف نحصل عليها، فضلنا اختيار عينة الدراسة بطريقة غير احتمالية (غير عشوائية)، وبالتالي فهي عينة غرضية، تتكون في مجملها من 26 مؤسسة (مفردة)؛ وهو حجم يسمح لنا بإجراء العديد من الاختبارات الإحصائية المهمة، وقد تم اختيار هذه المجموعة من المؤسسات في ولاية سطيف من كلا القطاعين العام والخاص، وقد حاولنا التركيز على كبرى المؤسسات في مختلف النشاطات، وذلك لسببين:

- ظنا منا من توفر الفكر الاستراتيجي في هاته المؤسسات؛
- بعض المزايا المعروفة حول هذه المؤسسات عند العامة كجودة منتجاتها، وخبرتها الكبيرة.

وقد تم اختيار ولاية سطيف لإجراء الدراسة الميدانية، وذلك لحصر مجال الدراسة لتفادي التباينات بسبب الموقع.

معامل الثبات لأداة الدراسة: لقياس مدى ثبات أداة الدراسة استخدم الباحث معامل الفا كرونباخ (**Cronbach Alpha**) للتأكد من ثبات أداة الدراسة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول3.

جدول3: قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة

اسم المتغير	الاستبانة ككل
معامل الثبات (ألفا كرونباخ)	0.763

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول3 أن معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة مقبولة وهي أكبر من النسبة المقبولة إحصائيا: 0.60، حيث بلغ معامل الثبات لكافة فقرات الإستبانة 0.763 وهي نسبة ثبات كبيرة ويمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

أولا: تحليل البيانات المتعلقة بعينة الدراسة

1. النتائج المتعلقة بوصف خصائص عينة الدراسة: تقوم هذه الدراسة على عدد من المتغيرات التعريفية المتعلقة بخصائص المؤسسات محل الدراسة، والمتمثلة أساسا في (الملكية والتصنيف الاقتصادي والقطاع الاقتصادي الممارس)، وفي ضوء هذه المتغيرات يمكن وصف عينة الدراسة على النحو التالي:

أ. توزيع عينة الدراسة وفق متغير الملكية:

جدول4: توزيع عينة الدراسة وفق متغير الملكية

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة %
الملكية	عمومية	11	42.3
	خاصة	15	57.7
المجموع		26	100

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 22

يتضح من الجدول 4 أن توزيع المؤسسات الخاصة في العينة قد بلغ 15 مؤسسة وبنسبة 57.7% من مجموع المؤسسات محل الدراسة، في حين قد بلغ عدد المؤسسات العمومية 11 مؤسسة أي ما نسبته 42.3% من المجموع الكلي للعينة المبحوثة.

ب. توزيع عينة الدراسة وفق متغير التصنيف الاقتصادي:

جدول5: توزيع عينة الدراسة وفق متغير التصنيف الاقتصادي

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة %
التصنيف الاقتصادي	م ص م[6]	18	69.2
	م ك[7]	08	30.8
المجموع		26	100

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 22

يتضح من الجدول 5 أن 18 مؤسسة أي ما نسبته 69.2% من المؤسسات محل الدراسة هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة (يقل عدد عمالها عن 250 عامل)، وهذا ما يعكس الانتشار الواسع لهذا النوع من المؤسسات في مختلف القطاعات الاقتصادية بسبب تشجيع الدولة لها.

ونلاحظ أيضا من الجدول السابق أن 08 مؤسسات أي 30.8% من المؤسسات محل الدراسة هي مؤسسات كبيرة (عدد عمالها أكبر من 249 عامل)، وهي نسبة معتبرة بالنظر إلى قلة هاته المؤسسات مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا لصعوبة إنشائها.

ج. توزيع عينة الدراسة وفق متغير قطاع النشاط:

جدول 6: توزيع عينة الدراسة وفق متغير قطاع النشاط

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة %
قطاع النشاط	صناعي	26	100
	تجاري	0	0
المجموع		26	100

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS ibm 22

نلاحظ من الجدول 6 أن 26 مؤسسة من المؤسسات محل الدراسة هي مؤسسات صناعية، أي ما نسبته 100% من مؤسسات العينة، وهذا ما يعني أن عينة الدراسة تحوي مؤسسات لها وزن اقتصادي وتستعمل مختلف الموارد سواء الملموسة أو المعنوية أو البشرية، ويمكن أن تتبنى مختلف إستراتيجيات التدويل.

1. النتائج المتعلقة بتصريحات المؤسسات محل الدراسة

أ. نتائج تحليل محور العمليات التجارية بدون استثمار مباشر في الخارج:

جدول7: تحليل فقرات محور العمليات التجارية بدون استثمار مباشر في الخارج

رقم الفقرة	المجال قامت مؤسستكم بـ	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية	الأهمية النسبية	مستوى التوفر
1	تصدير غير مباشر للإنتاج	,27	,452	,015	1	ضعيف
2	تصدير مباشر للإنتاج	,15	,368	,000	2	ضعيف
3	تصدير معارف في شكل عقد إدارة	,00	,000[a]	/	/	غير متوفر
4	تصدير معارف في شكل بيع تكنولوجيا	,00	,000[a]	/	/	غير متوفر
العمليات التجارية بدون استثمار مباشر في الخارج		,105	,189	,000	/	ضعيف

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يتضمن الجدول7 نتائج تحليل البعد الأول من مراحل التدويل ، وهو بعد " العمليات التجارية بدون استثمار مباشر في الخارج "، والذي كان عدد الأسئلة التي تقيسه هي 04 أسئلة، تمثلت في الأسئلة من (1–4)؛ كما جاء في أداة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (0.105)؛ مع درجة معنوية قدرها (0.000) مما يعني أن هذا البعد قد حقق مستوى توفر في المؤسسات محل الدراسة بدرجة ضعيفة، كما أن الانحراف المعياري قد بلغ (0.189) وهو ضعيف مما يدل على أن المؤسسات محل الدراسة متجانسة بالنسبة لضعف العمليات التجارية بدون استثمار مباشر في الخارج؛ أي أن اغلبها لم تقم بذلك، وهذا نتيجة عدة عوامل منها:

– انعدام تصدير المعارف في شكل بيع تكنولوجيا في المؤسسات محل الدراسة، حيث أن المتوسط الحسابي للفقرة (4) منعدم (0.00) مع انحراف معياري منعدم أيضا (0.000)؛ أي أن كل المؤسسات محل الدراسة أجابت بعدم توفر هذا العنصر لديها؛ مما يعني ولا مؤسسة قامت بتصدير معارف في شكل بيع تكنولوجيا؛

–ونلاحظ أيضا انعدام تصدير المعارف في شكل عقود إدارة في المؤسسات محل الدراسة، حيث أن المتوسط الحسابي للفقرة (3) منعدم (0.00) مع انحراف معياري منعدم أيضا (0.000)؛ أي أن كل المؤسسات محل الدراسة أجابت بعدم توفر هذا العنصر لديها؛ مما يعني ولا مؤسسة قامت بتصدير معارف في شكل عقود إدارة لمؤسسات اجنبية؛ وهذا ما يطرح تساؤل لما لم تسع المؤسسات الاجنبية للاستفادة من الكفاءات الإدارية، ام ان الكفاءات الإدارية والنظم التسييرية في المؤسسة الجزائرية مازالت لا تجذب ولا تغري المؤسسات الاقتصادية الاجنبية؛

–ضعف كبير في التصدير المباشر للانتاج، حيث بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (2) حوالي (0.15) مع مستوى معنوية قدره (0.000) مما يعني أن مستوى توفر هذا العنصر ضعيف في المؤسسات محل الدراسة، وهذا ما تؤكده الاحصائيات الرسمية حول الضعف الكبير للصادرات خارج قطاع المحروقات؛

–ونلاحظ أيضا ضعف كبير في التصدير غير المباشر للانتاج، حيث بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (1) حوالي (0.27) مع مستوى معنوية قدره (0.015) مما يعني أن مستوى توفر هذا العنصر ضعيف نوعا ما في المؤسسات محل الدراسة، لكن رغم ذلك فهذا يعني أن منتجات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، تصل إلى دول اجنبية عبر غير المؤسسة أكثر من التصدير المباشر الذي يتم عبر المؤسسة نفسها، ونفسر تصدير غير مباشر لبعض المنتجات انه يحدث عبر المهاجرين الجزائريين الذين ينقلون معهم منتجات إلى الجالية المقيمة في الخارج.

ب. نتائج تحليل محور العمليات الانتاجية بدون استثمار مباشر في الخارج:

جدول8: تحليل فقرات محور العمليات الانتاجية بدون استثمار مباشر في الخارج

رقم الفقرة	المجال قامت مؤسستكم بـ	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية	الأهمية النسبية	مستوى التوفر
5	تقديم عقود الترخيص	,00	,000[a]	/	/	غير متوفر
6	تقديم عقود الامتياز	,00	,000[a]	/	/	غير متوفر
7	تقديم عقود إنتاج	,00	,000[a]	/	/	غير متوفر
8	تقديم عملية "مفتاح في اليد"	,00	,000[a]	/	/	غير متوفر
عمليات إنتاجية بدون استثمار مباشر في الخارج		,00	,000	/		غير متوفر

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يتضمن الجدول8 نتائج تحليل البعد الثاني من مراحل التدويل ، وهو بعد " العمليات الانتاجية بدون استثمار مباشر في الخارج "، والذي كان عدد الأسئلة التي تقيسه هي 04أسئلة، تمثلت في الأسئلة من (5–8)؛ كما جاء في أداة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (0.00)؛ أي انه منعدم، مما يعني أن هذا البعد غير متوفر بتاتا في المؤسسات محل الدراسة، كما أن الانحراف المعياري قد بلغ (0.000) وهو منعدم مما يدل على أن كل المؤسسات محل الدراسة متجانسة بالنسبة لانعدام عملياتها الانتاجية بدون استثمار مباشر في الخارج؛ وهذا نتيجة عدة عوامل منها:

–انعدام تقديم عقود الترخيص من المؤسسات محل الدراسة إلى مؤسسات أجنبية، حيث أن المتوسط الحسابي للفقرة (5) منعدم (0.00) مع انحراف معياري منعدم أيضا (0.000)؛ أي أن كل المؤسسات محل الدراسة أجابت بعدم توفر هذا العنصر لديها؛ مما يعني ولا مؤسسة قامت بتقديم ترخيص لمؤسسة اجنبية للعمل بعلامتها التجارية أو استخدام براءة اختراعها اذا كانت متوفرة؛ وهذا يعطي صورة واضحة على تنافسية وصورة العلامة التجارية للمؤسسة الجزائرية ضمن التنافسية العالمية.

–ونلاحظ أيضا انعدام تقديم عقود إمتياز من المؤسسات محل الدراسة إلى مؤسسات أجنبية، حيث أن المتوسط الحسابي للفقرة (6) منعدم (0.00) مع انحراف معياري منعدم أيضا (0.000)؛ أي أن كل المؤسسات محل الدراسة أجابت بعدم توفر هذا العنصر لديها؛ مما يعني ولا مؤسسة قامت بتقديم إمتياز لمؤسسة اجنبية؛ مما يعني ضعف كبير لدى المؤسسات محل الدراسة في التحكم في التكنولوجيا وضعف تميز منتجاتها بالإضافة إلى ضعف مكانتها التنافسية مقارنة بنظيراتها في الدول الأخرى؛

–انعدام تقديم عقود الانتاج للمؤسسات محل الدراسة من مؤسسات أجنبية، حيث أن المتوسط الحسابي للفقرة (7) منعدم (0.00) مع انحراف معياري منعدم أيضا (0.000)؛ أي أن كل المؤسسات محل الدراسة أجابت بعدم توفر هذا العنصر لديها؛ مما يعني ولا مؤسسة قامت بالحصول على عقد إنتاج من مؤسسة اجنبية وهذا مؤشر واضح على ضعف القدرات الانتاجية والتصنيعية للمؤسسة الجزائرية حاليا؛

–ونلاحظ أيضا انعدام عملية "مفتاح في اليد" للمؤسسات محل الدراسة من المؤسسات أجنبية، حيث أن المتوسط الحسابي للفقرة (8) منعدم (0.00) مع انحراف معياري منعدم أيضا (0.000)؛ أي أن كل المؤسسات محل الدراسة أجابت بعدم توفر هذا العنصر لديها؛ مما يعني ولا مؤسسة قامت بتقديم عملية مفتاح في اليد لمؤسسة اجنبية؛ أي أنه لم تقم أي مؤسسة من المؤسسات محل الدراسة بتجهيز مصنع جاهز لمؤسسة اجنبية، وهذا طبيعي فقد أشرنا في الفقرات السابقة إلى ضعف القدرات الانتاجية والتصنيعية للمؤسسة الجزائرية مقارنة بنظيراتها على المستوى العالمي.

ت. نتائج تحليل محور عمليات تجارية مع استثمار مباشر في الخارج:

جدول9: تحليل فقرات محور عمليات تجارية مع استثمار مباشر في الخارج

رقم الفقرة	المجال قامت مؤسستكم بـ	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية	الأهمية النسبية	مستوى التوفر
9	فتح فروع لترويج المبيعات	,08	,272	,000	/	ضعيف
10	إقامة وحدات للتخزين	,08	,272	,000	/	ضعيف
11	فتح وحدات خدمية	,00	,000[a]	/	/	غير متوفر
12	فتح فروع للبيع.	,08	,272	,000	/	ضعيف
13	عمليات تجارية مع استثمار مباشر في الخارج	,058	,204	,000		ضعيف

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يتضمن الجدول 9 يتضمن الجدول8 نتائج تحليل البعد الثالث من مراحل التدويل ، وهو بعد " العمليات الانتاجية بدون استثمار مباشر في الخارج "، والذي كان عدد الأسئلة التي تقيسه هي 04أسئلة، تمثلت في الأسئلة من (9–12)؛ كما جاء في أداة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (0.058)؛ مع درجة معنوية قدرها (0.000) مما يعني أن هذا البعد قد حقق مستوى توفر في المؤسسات محل الدراسة بدرجة ضعيفة، كما أن الانحراف المعياري قد بلغ (0.204) وهو ضعيف مما يدل على أن المؤسسات محل الدراسة متجانسة بالنسبة لضعف العمليات التجارية مع استثمار مباشر في الخارج؛ أي أن اغلبها لم تقم بذلك، وهذا نتيجة عدة عوامل منها:

–انعدام فتح وحدات خدمية من المؤسسات محل الدراسة في بلدان أجنبية، حيث أن المتوسط الحسابي للفقرة (11) منعدم (0.00) مع انحراف معياري منعدم أيضا (0.000)؛ أي أن كل المؤسسات محل الدراسة أجابت بعدم توفر هذا العنصر لديها؛ مما يعني ولا مؤسسة قامت بفتح وحدات خدمية لها في بلدان أجنبية لاجل دعم منتجاتها هناك، وهذا راجع لعدم وجود تصدير مباشر لمنتجاتها يستلزم عليها فتح وحدات لتقديم خدمات ما بعد البيع لزبانها هناك؛

–ونلاحظ أيضا ضعف كبير من المؤسسات محل الدراسة في استثمارات أجنبية لها لاجل الترويج لمنتجاتها او بيع مباشر لمنتجاتها، حيث لم تقم بذلك أغلب المؤسسات محل الدراسة، فقد بلغ المتوسط الحسابي للفقرات (9، 10 و11) حوالي (0.08) مع انحراف معياري قدره (0.272)؛ أي أن معظم المؤسسات محل الدراسة أجابت بعدم توفر هذا العنصر لديها؛ مما يعني ضعف كبير في الاستثمار الاجنبي المباشر للمؤسسات محل الدراسة.

ث. نتائج تحليل محور العمليات الانتاجية مع استثمار مباشر في الخارج:

جدول10: تحليل فقرات محور العمليات الانتاجية مع استثمار مباشر في الخارج

رقم الفقرة	المجال قامت مؤسستكم بـ	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية	الأهمية النسبية	مستوى التوفر
13	فتح وحدات للتجميع	,00	,000[a]	/	/	غير متوفر
14	إقامة وحدات للتصنيع ذات ملكية كلية	,00	,000[a]	/	/	غير متوفر
15	إقامة وحدات للتصنيع ذات ملكية مشتركة	,00	,000[a]	/	/	غير متوفر
16	إقامة وحدات للتصنيع بمساهمة أقل	,00	,000[a]	/	/	غير متوفر
17	مقاولة دولية من الباطن	,00	,000[a]	/	/	غير متوفر
عمليات إنتاجية مع استثمار مباشر في الخارج		2,51	,834	/		غير متوفر

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يتضمن الجدول 10 يتضمن الجدول8 نتائج تحليل البعد الرابع من مراحل التدويل ، وهو بعد "العمليات الانتاجية مع استثمار مباشر في الخارج"، والذي كان عدد الأسئلة التي تقيسه هي 05أسئلة، تمثلت في الأسئلة من (13–17)؛ كما جاء في أداة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (0.00)؛ أي انه منعدم، مما يعني أن هذا البعد غير متوفر بتاتا في المؤسسات المدروسة، كما أن الانحراف المعياري قد بلغ (0.000) وهو منعدم مما يدل على أن

المؤسسات محل الدراسة متجانسة بالنسبة لانعدام عملياتها الانتاجية مع استثمار مباشر في الخارج؛ وهذا لعدة عوامل منها:

-انعدام فتح وحدات للتجميع من المؤسسات محل الدراسة في بلدان أجنبية، حيث أن المتوسط الحسابي للفقرة (13) منعدم (0.00) مع انحراف معياري منعدم أيضا (0.000)؛ أي أن المؤسسات المدروسة أجابت بعدم توفر هذا العنصر لديها؛ مما يعني ولا مؤسسة قامت بتقديم ترخيص لمؤسسة اجنبية للعمل بعلامتها التجارية اذا كانت متوفرة؛ وهذا يعطي صورة واضحة على تنافسية وصورة العلامة التجارية للمؤسسة الجزائرية ضمن التنافسية العالمية.

-ونلاحظ أيضا انعدام إقامة وحدات للتصنيع ذات ملكية كلية أو مشتركة او بمساهمة أقل من المؤسسات محل الدراسة في بلدان أجنبية، حيث أن المتوسط الحسابي للفقرات (14، 15 و16) منعدمة (0.00) مع انحراف معياري منعدم أيضا (0.000)؛ أي أن كل المؤسسات محل الدراسة أجابت بعدم توفر هذا العنصر لديها؛ مما يعني ولا مؤسسة قامت بإقامة وحدات تصنيع في بلدان أجنبية؛

-انعدام حصول المؤسسات محل الدراسة على مقاولة دولية من الباطن من مؤسسات أجنبية، حيث أن المتوسط الحسابي للفقرة (17) منعدم (0.00) مع انحراف معياري منعدم أيضا (0.000)؛ أي أن كل المؤسسات محل الدراسة أجابت بعدم توفر هذا العنصر لديها؛ مما يعني ولا مؤسسة قامت بالحصول على عقد مقاولة دولية من الباطن من مؤسسة اجنبية وهذا مؤشر واضح على ضعف القدرات الانتاجية والتصنيعية للمؤسسة الجزائرية حاليا.

بالإضافة إلى ما سبق فإن ضعف تبني إستراتيجية التدويل في المؤسسات محل الدراسة ما هو إلا نتيجة عدة عوامل منها:

-عدم تشبع السوق المحلية من مختلف المنتجات وبالتالي فقد قامت المؤسسات الوطنية بتوجيه جهودها نحو إشباع السوق المحلية مع ضعف المنافسة نتيجة نمو الطلب الكلي؛

نتيجة توجيه جهود المؤسسات نحو إشباع الطلب المحلي فقد انعكس ذلك بالسلب على بعض المؤسسات التي أصبحت منتجاتها لا تتضمن المواصفات العالمية وبالتالي صعوبة غزو الأسواق الدولية بها.

النتائج والتوصيات:توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى صدق الفرضية التي محتواها: "أن مستوى إعتماد المؤسسات محل الدراسة على إستراتيجية التدويل ضعيف".

لفت انتباهنا إلى الضعف الكبير المسجل في التوسع الدولي للمؤسسات محل الدراسة بصفة خاصة وللمؤسسة الجزائرية عموما، ولهذا نقترح الاهتمام بالعوامل الثلاث التالية لأجل تطوير وتنمية التنافسية للمؤسسة الجزائرية على المستوى الدولي، وعليه نقترح التوصيات التالية:

أولا: الاهتمام بتطوير الكفاءات الإدارية: لما لها من اهية في تحسين مستوى إدارة وأداء المؤسسة، وذلك من خلال:

-الاهتمام بالموارد البشرية وتحديد الكفاءات البشرية الوجودة في المؤسسة؛

-تحليل الكفاءات الموجودة مما يسمح باستخلاص نقاط الضعف والقوة الموجودة في هذه الكفاءات؛

-بناء برامج تكوينية مستمدة من نتائج تحليل الكفاءات، من أجل تعزيز نقاط القوة والقضاء على نقاط الضعف؛

-التوجه للتدويل بحسب ما يتناسب مع الكفاءات الموجودة في المؤسسة؛ أو توظيف كفاءات تتناسب مع التدويل.

ثانيا: التوجه نحو المنافسة الدولية عبر الاقتصاديات الناشئة والقريبة مستواها من مستوى اقتصادنا، كالاقتصاديات الافريقية، وذلك عبر العناصر التالية:

–توجيه التصدير نحو دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، لما تنعم به من استقرار سياسي قد يساعد المؤسسات الجزائرية على الترويج لمنتجاتها هناك؛

–استغلال الموقع الجغرافي للجزائر والوضع الاقتصادي النامي في افريقيا من اجل زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر لمؤسساتنا في دول افريقيا؛

–تركيز التنافس على السوق الافريقية لمواجهة النفوذ الاقتصادي الصيني والتركي والاوربي؛

ثالثا: تصدير المنتجات نحو الدول التي تحتوي على جالية جزائرية كبيرة كفرنسا، وذلك لما لاحظناه من تنامي التصدير غير المباشر والذي كان يتم عبر نقل المغتربين الجزائريين لمنتجات جزائرية معهم إلى ذويهم، مما يوحي بوجود فرص سانحة لتصدير المباشر وخاصة أن الجالية الجزائرية في الخارج ذات اعداد كبيرة، فيمكن التصدير لهم والترويج بهم للمنتجات الوطنية في تلك الدول الاجنبية.

المراجع والإحالات:

[1] Jean Louis Amelon et Jean Marie Cardebat, ***Les nouveaux défis de l'internationalisation***, De Boeck, Bruxelles, 2010, P.100.

[2] Idem.

[3] Michel GHERTMAN, ***strategie de l'entreprise : Théories et Actions***, Edition Economica, Paris, 2004. P. 13.

[4] Jean Luc CLARRON et Sabine SEPARI, ***Management : Manuel et application***, Dunod, Paris, 2008, P 470.

[5] Michel Ghertman, Op.cit. p 13.

[6] م ص م: مؤسسة صغيرة ومتوسطة

[7] م ك: مؤسسة كبيرة